



الحوار التفاعلي ١ لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل

الموضوع:

”إحداث التحول في الحوكمة العالمية وتحريك
تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“

بيان (نهائي)

للسيد كلافر غاتي
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

نيويورك

٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤



أصحاب المعالي، أعضاء الوفود الكرام، سيداتي وسادتي،

أتناول اليوم تحديا ملحا، وهو الحاجة الملحة لإصلاح الحوكمة العالمية لتلبية الاحتياجات التمويلية للدول الأفريقية بينما نسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فقد ارتفع الدين العام في أفريقيا إلى أكثر من ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يضعنا في موقف محفوف بالمخاطر. وفي حين يُتوقع تحقيق الاستقرار في عام ٢٠٢٤، تتجاوز مدفوعات الفائدة حاليا ١٠ في المائة من الإيرادات الحكومية في أكثر من ٢٠ دولة أفريقية، ما يقوض قدرتنا على الاستثمار في مبادرات التنمية الحيوية.

وعلاوة على ذلك، لا يزال التمويل المتعدد الأطراف لا يفي بالغرض. ويسمح النظام الضريبي الدولي الحالي للشركات المتعددة الجنسيات بتحويل الأرباح إلى الملاذات الضريبية، ما يحرم الدول النامية من الموارد الأساسية. وهذا الظلم يعقّد جهودنا في مجال تمويل التنمية.

وكما أكد الأمين العام، فإن الهيكل المالي العالمي قد خذل أفريقيا. فنحن نفتقر إلى الأموال اللازمة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التحول الهيكلي الذي تتطلبه قارتنا. ولذلك، فإن التوصل إلى اتفاق عالمي جديد أمر حتمي - اتفاق يعمل على إصلاح الإطار المالي من أجل إنشاء نظام أكثر عدلا وإنصافا.

وتدعو الدول الأفريقية وبلدان الجنوب إلى إجراء إصلاحات في ثلاثة مجالات حاسمة:

١- وُضعت قواعد حوكمة المؤسسات المالية الدولية قبل حصول العديد من البلدان الأفريقية على الاستقلال، ما أدى إلى اتخاذ قرارات غير متسقة. ويتعين علينا أن نزيد تمثيل البلدان النامية في مجالس إدارة المؤسسات المالية الدولية، وأن نعزز الشفافية، وأن نحين صيغ الحصص التي وضعها صندوق النقد الدولي. كما أن تقوية المصارف الإنمائية الإقليمية المتعددة الأطراف أمر ضروري لتقديم دعم مُركّز محليا.

٢- ولا بد من التصدي لهيمنة الدول المتقدمة النمو على الحوكمة الضريبية العالمية. ومن شأن توزيع أكثر إنصافا للإيرادات الضريبية من الشركات المتعددة الجنسيات إلى أفريقيا أن يعزز إلى حد كبير تعبئة مواردنا المحلية. ويشكل قرار الأمم المتحدة الأخير الذي يهدف إلى إنشاء إطار دولي للتعاون بشأن المسائل الضريبية يكون شاملا للجميع خطوة بالغة الأهمية إلى الأمام، ولكننا في حاجة إلى شراكات تعزز الاستقرار والشمول والإنصاف.

٣- ويجب أن نصلح هيكل الدين العالمي، وأن نعالج على وجه الخصوص تكاليف الاقتراض السيادي المرتفعة التي تسهم في ضائقة الديون في أفريقيا. ومن شأن حسن إدارة نظام المؤسسات المالية الدولية أن يسهل الوصول إلى تمويل طويل الأجل وبأسعار معقولة لأهداف التنمية المستدامة والإجراءات المناخية. ونحن بحاجة إلى تعزيز إطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون، ومعالجة نظام التصنيف الائتماني العالمي المتحيز الذي يحد من وصولنا إلى أسواق رأس المال.

وفي الختام، لقد حان وقت العمل. ومن خلال الدعوة إلى هذه الإصلاحات الأساسية، يمكننا إعادة تشكيل المشهد المالي لخدمة أفريقيا وبلدان الجنوب بشكل أفضل. فلنعمل معا من أجل مستقبل أكثر إنصافا واستدامة للجميع.

شكراً لكم.